العراق

قانون تشويق الزراع لاستعمال المنشطات ١٩٧٦

F
349.567:I65rtA
العراق - وزارة المالية - مديرية الواردات العامة
قانون تشويق الزبائن لاستعمال المضخات رقم ٢١
535
a1.

F
349.567
I65ht A
C.1

٢٦٥٥
ل ق

وزارة المالية

مديرية الواردات العامة

العراق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

قانون

تشويق الزراع لاستعمال المضخات

رقم ١١ لسنة ١٩٢٦

ويليه:

تعليمات اعفاء حصة الحكومة عن المحصولات

الناتجة بواسطة المضخات المنصوبة بعد

صدور ذلك القانون

Cat. Sept. 1935. U.S.S.R.

48480

طبع في مطبعة الحكومة

ببغداد

التاريخ المذكور ويجب ان يقدم طلب الاعفاء او الاسترداد بحسب منطوق هذه المادة الى المتصرف خلال شهرين تقويميين من تاريخ تنفيذ هـذا القانون ٠

المادةالتاسعة ـ ان المضخات التي نصبت قبل نهاية شهـر ايلول تعتبر انها مساعـدة على ارواء الشتوي المقبل كما ان المضخات التي نصبت قبل شهـر مارت تعتبر انها مساعـدة على ارواء الصيفي المقبل وتحسب مـدة السماح بصـورة تشمل هـذه الحاصلات ٠

المادةالعاشرة ـ لوزير المالية ان يصدر تعليمات لتنفيذ هذا القانون وتسهيله خصوصا فيما يتعلق بالحصـول على الادلة التي يراها موافقـة لاثبات حق الاعفاء والزيادة الحاصلة من استعمال المضخات ٠

المادةالحادية عشـــرة ـ تنفذ احكـام هـذا القانون بعـد خمسة عشـر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسـمية ٠

المادةالثانية عشـــرة ـ على وزير المالية تنفيذ هـذا القانون ٠

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٦ واليوم الثاني من شهـر شعبان سنة ١٣٤٤ ٠

فيصل

وزير المـاليـة
صبيح نشـأت

رئيس الـوزراء
عبد المحسن السعدون

تعليمات تختص بالاعفاء (عن دفع حصة الحكومة) الذي تستحقه المحصولات الزراعية الناتجة بواسطة المضخات منذ تنفيذ قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات (رقم ١١ لسنة ١٩٢٦)

١ ـ موضوع هذه التعليمات

لقد اصبح قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات (رقم ٤٠٤ الصادر في ٢١ شباط سنة ١٩٢٦) نافذ الحكم في ٨ مارت سنة ١٩٢٦ (يعني : بعد ١٥ يوما من نشره في جريدة الحكومة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٢٦ كما جاء في المادة الـ ١١ من القانون نفسه)٠ وتختص هذه التعليمات بالمضخات المنصوبة منذ ذلك التاريخ فقط٠

٢ ـ الغاية الاساسية من القانون

ان الغاية من القانون هي الحصول على توسيع نطاق الزرع بمنح اعفاء (عن دفع حصة الحكومة) المحصولات الارضية الناتجة حديثا من الارواء والزرع باستعمال المضخات الميكانيكية (كما جاء في المادة الـ ٣)٠

٣ ـ الاعفاء : الكلي والجزئي

(أ) ـ اذا كان الزرع المسقى بمضخة زرعا حديثا كله فيعفى جميعه من دفع حصة الحكومة وفقا للقانون٠ وهذا ما يسمى بـ «الاعفاء الكلي» لزرع تلك المضخة ٠

(ب) ـ اما اذا كان قسم من الزرع المسقى بالمضخة زرعا حديثا فيكون ذلك القسم فقط تابعا للاعفاء ٠ وهذا ما يسمى بـ «الاعفاء الجزئي»٠

(ج) ـ الزرع الحديث : هو الزرع الناتج في الاراضي التي تركت اربع سنوات متوالية غير مزروعة (المادة الـ ٤)٠

لا يشمل الاعفاء محصولات الاراضي التي زرعت في اي وقت خلال الاربع السنوات المتقدمة سواء كانت تسقى سيحا او بالمطر او بالكرود او بالمضخات او بطريقة اخرى ٠

٤ ـ اذا اقتنعت سلطات اللواء بان المزروعات الناتجة في اية ارض ـ تستحق اعفاء كليا كان او جزئيا ـ لم تكن بنتيجة استعمال المضخات فعلى السلطات المذكورة ان تعين الارض او قسم المزروعات الذي يستحق الاعفاء وان تجبي الواردات الاعتيادية عن القسم الباقي من المزروعات او الارض ٠

مثال ذلك : ان اغمار جزء من الاراضي المجاورة للارض المزروعة قد يؤدي الى توسيع نطاق المزروعات اكثر مما تتحمله قابلية المضخة (اي مما يمكن زرعه بواسطة المضخة) او ان قسما من الاراضي قد سقي او يسقى عادة بواسطة السيح قد يدخل ضمن الاراضي المسقاة بواسطة المضخة قصد التشبث باعفائه ٠

٥ ـ طرق احتساب الاعفاء الجزئي

يتحتم على سلطات اللواء ـ بموجب احكام المادتين الـ (٣) والـ (٤) من القانون والفقرة الـ (٣) من هذه التعليمات ـ ان تعين كمية محصولات المضخة الجديدة المعفاة خلال المدة المنصوص عليها في المادة الـ ٥ من القانون والفقرة الـ ٦ من هذه التعليمات٠

وليس هنالك اية صعوبة في اجراء ذلك فيما لو كانت المحصولات كلها معفاة بناء على كون الزرع كله حديثا. اما اذا كان قسم من المحصولات تابعا الى الاعفاء فيجب اتخاذ احدى الطرق التالية لتعيين كمية هذا القسم من المحصولات :ـ

(أ) ـ اذا كانت كمية كل نوع من المحصولات الناتجة في الاراضي المختصة خلال كل من الاربع السنوات معلومة فلا بأس من تنزيل معدل كمية هذه المحصولات من الكمية المقدرة لنوع المحصولات نفسها الناتجة بواسطة تلك المضخة. وعندئذ يعفى المقدار الزائد بعد تنزيل معدل السنوات الاربع الماضية من المجموع .

(ب) ـ اذا كانت المساحة المزروعة خلال كل من الاربع السنوات السابقة معلومة فيمكن عندئذ تنزيل معدل هذه المساحة من المساحة المزروعة بالمضخة وحينئذ تعفى المساحة الزائدة بعد تنزيل معدل المساحة للسنوات الاربع الماضية .

(ج) ـ واذا كانت كمية كل من انواع المحصولات والمساحة المزروعة خلال الاربع السنوات الماضية ليست معلومة فيمكن حينئذ احتساب الاعفاء الجزئي بالصورة التالية :ـ

ينزل معدل مقدار تحقق الحكومة النقدي السنوي (المعادل لحصة الحكومة من محصولات الارض) الصادر خلال الاربع السنوات الماضية من مجموع المبالغ التي تحققها الحكومة من زرع المضخة (يعني : مجموع حصة الحكومة من محصولات المضخة) وان لا يجبى الباقي. ويحقق ويجبى معدل تحقق الاربع السنوات الماضية فقط .

واما اذا كانت الارض تسقى بمضخة او كرد او ناعور قبل نصب المضخة الجديدة وكانت تجبى حصة الحكومة منها على طريقة المقطوع على الوحدة القياسية من الآلة الرافعة فعندئذ ينزل عدد هذه الوحدات القياسية من عدد الوحدات القياسية للآلة الرافعة من المضخة الجديدة ويعفى العدد الزائد عن ذلك ويحقق المقطوع ويجبى عن معدل عدد الوحدات القياسية الموجودة قبل نصب المضخة فقط .

٦ ـ تحديد نطاق الاعفاء

ان الاعفاء الممنوح بموجب القانون يشمل المحصولات الناتجة فعلا بواسطة المضخة فقط ولا يشمل هذا الاعفاء الاراضي المجاورة لتلك الارض التي تسقى بالمضخة سواء سقيت سيحا او بالفيضان او بالمطر ولم تسق بالمضخة .

٧ ـ مدة الاعفاء

(أ) ـ ان المدة التي يشملها الاعفاء الجزئي او الكلي سنتان. ويقصد بذلك موسمين من الصيفي وموسمين من الشتوي .

(ب) ـ اما اذا لم يكن لصاحب المضخة غلات شتوية او صيفية في اي موسم من المواسم الاعتيادية خلال هاتين السنتين وطلب اعفاء غلة الصيفي او الشتوي الناتجة بعد انتهاء السنتين (يعني : صيفي او شتوي موسم الثالث) فلا يحق له ذلك .

(ج) ـ واذا كانت المضخة قد اكملت مدة الاعفاء واخذت تسقي ارضا اوسع من الارض التي سقتها خلال مدة الاعفاء (يعني : اذا كان ازدياد الزرع ناتجا من المضخة بعد ختام مدة الاعفاء) فلا يحق المطالبة باعفاء محصولات هذه الاراضي الزائدة .

٨ ـ ايضاح حـول مدة الاعفاء

تنص المادة الـ ٩ من القانون على وجوب شمول اول اعفاء على المزروعات الشتوية التي تحصد في السنة التالية فيما لو نصبت المضخة قبل ٣٠ ايلول. اما اذا نصبت المضخة بعد ٣٠ ايلول ولكن قبل ٣١ مارت فتكون المزروعات الصيفية ـ من الصيف التالي لـ ٣١ مـارت ـ اول ما يشملها الاعفاء وبموجب هـذه المادة لا تكون المزروعات الشتوية الناتجة بواسطة المضخة المنصوبة بعد ٣٠ ايلول او المزروعات الصيفية الناتجة بواسطة المضخة المنصوبة بعد ٣١ مارت تابعة للاعفاء اذ ان الاعفاء لا يبتديء الا من الموسم (الصيفي والشتوي) التالي.

ومع ذلك فقدر قرر مجلس الوزراء بان روحية القانون والغاية الاصلية من وضعه هو ان يشمل ـ في هـذه الحالة ـ الغلات الناتجة فعـلا من مياه المضخة المنصوبة حـديثا ايضا. وتكون اول غلة تابعة (على طلب من صاحب المضخة) الى الاعفاء بغض النظـر عن تاريخ النصب (قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٣ تموز سنة ١٩٢٧).

٩ ـ نصب المضخـة

ان تاريخ نصب المضخة يعتبر من اول تاريخ تشغيلها ورفعها الماء ـ فعـلا ـ الى الارض.

١٠ ـ المضخات القديمة والمضخات المنقولة من محل لآخـر

(أ) ـ ان المضخات والمكائن التي ليست حديثة ولكنها لم تستعمل سـابقا لمقاصد زراعية يكون لها نفس امتياز المضخات الحديثة.

(ب) ـ لا يمكن تمديد الاعفاء الممنوح عن محصولات اية مضخة تابعة للاعفاء بعد المدة المنصوص عليها في الفقرة الـ (٦) اعـلاه.

اذا منحت مضخة الاعفاء لموسم واحد او موسمين في محل ما ونقلت تلك المضخة الى محل اخر فلا تستحق هذه المضخة ـ في محلها الجديد ـ سوى الاعفاء (كليا كان او جـزئيا) الباقي من السنتين.

١١ ـ طلب الاعفـاء

(أ) ـ تنص المادة الـ ٧ من القانون على وجوب عدم الالتفات الى طلب الاعفاء مالـم يقدم خـلال شهرين من تاريخ نصب المضخة.

(ب) ـ تعتبر العرائض التي تقدم الى السلطات المختصة حول منح اجازة نصب المضخة معادلة لطلب الاعفاء الذي تستحقه تلك المضخة بعـد النصب. ولذلك اذا قدم صاحب المضخة طلبا قبل نصب المضخة ومنح طلبه فانه لا يلزم بتقديم عريضة اخرى منفردة للاعفاء بل يعتبر انه قام بما تتطلبه المادة السابعة من القانون.

١٢ ـ تقدير محصولات المضخة

تقدر السلطات المالية في اللواء المحصولات ـ التي تستحق اعفاء جزئيا كان او كليا ـ باحـدى الطرق المشروعة. وبهذه الطريقة تقـدر الاقسام المعفاة وغير المعفاة معا او غير المعفاة فقط. ويجب ان لا تؤخر ـ في اية حالة ـ عملية تقدير المحصولات على اثر حدوث اي نزاع فيما يختص بمشروعية الاعفاء او بمساحـة القسـم الـواجب اعفاءه.

١٣ ـ المجالس الادارية

ان كافة قضايا المضخات المطلوب اعفاءوها تودع الى مجلس ادارة القضاء وفقاً للفقرة ٩ من المادة ٥٦ والفقرة ٨ من المادة ٦٢ من قانون ادارة الالوية. وتكون قرارات مجلس الادارة المختصة بمثل هذه الشئون تابعة الى الاعتراض كما نصت عليه المادة ٥٧ والمادة ٦٣ من قانون ادارة الالوية .

١٤ ـ استمارة طلب الاعفاء

على القائممقامين والمتصرفين لدى رفعهم هذه القضايا الى اللواء والى المدير العام للواردات ان يستعملوا استمارة الاعفاء المرفقة بهذه التعليمات مشفوعة بنسخة من قرار مجلس الادارة كما جاء في الفقرة ١٢ من الاستمارة .

١٥ ـ اصدار اوراق التحققات

تسجل حصة الحكومة من جميع محصولات المضخة في سجل التقدير (بعض النظر عما اذا كان قد اجرى التقدير على طريقة التخمين او على اية طريقة اخرى من طرق المقطوع) المرفوع من قبل لجنة التقدير الى مجلس الادارة والمصادق عليه من قبل المجلس المذكور وبعد توديع هذا السجل الى المحاسب او الى دائرة مدير او مأمور المال لادخاله في سجل المكلفين (م.ح.٥٠) وفي سجل الواردات (م. ح. ٤) يجب الا يدخل في عمود «التحققات» سوى القسم غير المعفى وتصدر ورقة التحقق الى المكلف عن ذلك المبلغ فقط . ويدرج مجموع مقدار حصة الحكومة (بما فيه القسم المستحق للاعفاء والقسم غير المستحق للاعفاء) ومقدار المستحق للاعفاء في عمود «الملاحظات» المختص بقسم «التحققات» من السجلين (م. ح. ٤) و(م. ح. ٥) .

١٦ ـ الغاء التعليمات السابقة

تلغي هذه التعليمات جميع التعليمات السابقة الصادرة حول تطبيق القانون على المضخات المنصوبة بعد ٨ مارت ٩٢٦ . غير ان التعليمات السابقة المختصة بالمضخات المنصوبة قبل ٨ مارت ٩٢٦ تبقى نافذة الحكم .

يوسف غنيمه
وزير المالية

استمارة طلب الاعفاء عن حصة الحكومة من المحصولات الزراعية صدرت بموجب المادة العاشرة من قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات لسنة ١٩٢٦

١ — القضاء

٢ — الناحية

٣ — اسم المستدعي

٤ — الاراضي : اسمها ونوعها

٥ — تاريخ طلب الاجازة لنصب المضخة على هذه الاراضي

تاريخ طلب الاعفاء بموجب قانون الاعفاء

٦ — تاريخ نصب المضخة

٧ — نوع المضخة وقوة المحرك ورقمه

منبع المعلومات عن هذه النقطة

٨ — هل استعملت المضخة لمقاصد زراعية سابقا ؟

هل استعملت لمقاصد اخرى ؟

هل هذا هو المحل الذي نصبت فيه المضخة لمقاصد زراعية ؟

هل لم يسبق ان منحت المضخة اعفاء في السابق ؟

٩ — هل الاعفاء المطلوب جزئي او كلي ؟

١٠ — واذا كان الاعفاء جزئياً فبأية طريقة يمكن تفريق كمية المحصولات التابعة من الغير التابعة للاعفاء وعلى أية طريقة احتسب الاعفاء الجزئي ؟

١١ — من اي تاريخ يبتدئ الاعفاء وباي مواسم يختص ؟ وماهي السنين المشمولة به ؟

١٢ — رقم وتاريخ قرار مجلس ادارة القضاء او اللواء المربوط طيه

١٣ — ملاحظات القائممقام والمتصرف حول هذا القرار.

Form for application for exemption--total or partial--from payment of Government share from Agricultural Produce under Article 10 of the Law for the Encouragement of Cultivators to the use of Pumps.

1. Qadha.	
2. Nahiyah.	
3. Name of claimant.	
4. Lands:—Name and type.	
5. Date of application to errect the pump on these lands: Date of application for exemption under the Pump Law.	
6. Date of errection of the Pump.	
7. Type and power of the Pump: Source of information on this point.	
8. Has the pump been used before for agricultural purposes ? Has it been used for any other purposes: Is this the original place of its installation for agricultural purposes ? Has any exemption in the past ever been given in respect of this Pump ?	
9. Is the exemption claimed total or partial exemption.	
10. If partial, by what means will the proportion between the exempted and the non-exempted produce be determined?	
11. From what date will exemption commence, and what seasons; in what years will it include.	
12. Number and date of the resolution of the Qadha or Liwa Majlis Idarah, attached hereto :—	
13. Remarks of Qaimmaqam or Mutasarrif on this resolution.	

SGPS...1411.. 1794...300...5-2-29.

10. OLD PUMPS, AND PUMPS MOVED FROM ONE PLACE TO ANOTHER.

(*a*) Engines and pumps which are not new, but have never previously been used for an agricultural purpose, shall enjoy the same privileges as new.

(*b*) The exemption which the produce of any one pump may be eligible cannot extend beyond the period stated in para. 6 above.

If a pump having enjoyed exemption for one or two seasons in one place, is moved to another place, it shall, in its new place, be entitled only to exemption (total or partial) for the remainder of the two years.

11. APPLICATION FOR EXEMPTION.

(*a*) It is provided by Article 7 of the Law that no claim for exemption shall be entertained unless it is made within 2 months from the date of installation.

(*b*) Application to the proper authorities of Government for permission to instal the pump shall be accepted as equivalent to application for the exemption to which the pump may become entitled after installation. Therefore if the pump-owner thus applied before installation of the pump, and his application was granted, he shall not be compelled to submit a second and separate application for exemption but shall be treated as having complied with Article 7 of the Law.

12. ASSESSMENT OF PRODUCE OF THE PUMP.

The finance authorities of the liwa may assess the produce in respect of which exemption (partial or total) is permissible by any legal method. Both the exempted and unexempted portions, or the unexempted portion only, may be so assessed. The existence of any dispute as to the validity of exemption, or as to area of the portion to be exempted, shall in no case delay assessment of the produce.

13. ADMINISTRATIVE COUNCILS.

The case of all pumps for which exemption is claimed shall be referred to the Majlis Idarah of the Qadha under Articles 56 (ix) and 62 (viii) of the Liwa Administration Law. The resolutions of Majlis Idarah on such cases shall be liable to appeal as provided in Articles 57 and 63 of the Liwa Administration Law.

14. FORM FOR APPLICATION FOR EXEMPTION.

Qaimmaqam in submitting such cases to the Liwa and Mutasarrif in submitting them to the Director of Revenue, shall use the form of Application attached to these Instructions, attaching to it a copy of the resolution of the Majlis Idarah as provided in para. 12 of the form.

15. ISSUE OF DEMANDS.

The Government share of the whole produce of the pump shall be included in the register of assessments (whether assessment is by takhmin or by any kind of Maqtu') which is passed by the Assessment Committee to the Majlis Idarah and is sanctioned by the Majlis Idarah. After this has been passed to the Muhasib or office of the Mudir or Mamur Mal for entry in the Daftar al Mukallafin (No. M. H. 5), and in the Daftar al Waridat (No. M. H. 4), only the portion which is NOT exempted shall be entered under "Demands," and the Demand Note to the Mukallaf shall issue in respect of that amount only. The total amount of Government share (including both the portion eligible for exemption and the portion not eligible) and the amount eligible for exemption shall be noted in the Mulahadhat column of the "Tahaqquqat" part of M. H. 4 and M. H. 5.

16. CANCELLATION OF PREVIOUS INSTRUCTIONS.

All previous instructions regarding application of the Law to pumps erected after March 8th 1926, are *cancelled*. (Previous Instructions regarding pumps erected before March 8th, 1926, remain in force).

If a portion only of the produce is eligible for exemption, any of the following means may be used to determine the quantity of such portion of the produce:

(*a*) If the quantity of each type of produce grown on the lands concerned during each of the last 4 years is known, the average weight of such produce may be deducted from the assessed weight of the same type of produce as grown by means of the pump. Then the excess weight (after deduction of the average of the past 4 years from the total), shall be exempt.

(*b*) If the area under cultivation during each of the previous 4 years is known, then the average area may be deducted from the area cultivated by the pump. Then the excess area, after deduction of the average area of the past 4 years, shall be exempt.

(*c*) If neither the weight of each type of produce, nor the area cultivated, during the past 4 years, is known, then the partial exemption may be calculated in the following manner : the average amount in cash annually demanded by Government (as Government share of the produce of the land) during the last 4 years may be deducted from the total sum which would be demanded by Government from the cultivation of the pump (that is, the total Government share of the produce of the pump), and the balance shall not be collected. The average demand of the past 4 years only shall be demanded and collected.

OR, if the land were irrigated by pump or karid or na'ur previous to the installation of the new pump, and the Government share was collected therefrom in the form of a Maqtu' per unit of lift then the number of such units may be deducted from the number of units of lift of the new pump, and the excess number shall be exempted, and the Maqtu' demanded and collected only in respect of the average number of units existing before the installation of the pump.

6. LIMITATION OF THE EXEMPTION.

The exemptions bestowed by the Law are intended only for produce actually cultivated by means of the pump concerned. It shall not be extended to cover any lands irrigated by flood, or flow, or rain which may adjoin the area irrigated by the pump but are not irrigated by it.

7. PERIOD OF EXEMPTION.

(*a*) The period for which the total or partial exemption may remain in force is two years, that is two saifi seasons and two shitwi seasons.

(*b*) If the owner of the pump has no saifi or no shitwi crops at any of the usual seasons during these 2 years, and thereupon demands exemption for a saifi or shitwi crop grown after the expiry of the two years (that is, in a third saifi or a third shitwi season), he shall not be entitled thereto.

(*c*) If a pump, having completed its total period of exemption thereafter irrigates a greater area of produce than it irrigated during its period of exemption, (that is, if the enhancement of cultivation due to the pump increases in extent after the conclusion of the period of exemption) no exemption is claimable in respect of the produce of such greater area.

8. COMMENT OF PERIOD OF EXEMPTION.

It is provided by Article 9 of the Law that if the pump is installed before September 30th, the shitwi crop harvested in the following year shall be the first to enjoy exemption: and if it is installed after September 30th, but before March 31st, the saifi crop of the summer following March 31st, shall be the first to enjoy exemption. Under this Article shitwi grown by a pump erected after September 30th, or saifi grown by a pump erected after March 31st, would not be eligible for exemption, which would not begin till the season (saifi and shitwi) following.

It has, however, been decided by the Council of Ministers that the spirit and original intention of the Law may in this matter be preserved, and any crop actually grown by the water of a newly erected pump may (at the request of the pump-owner) be treated as the first crop eligible for exemption, irrespective of the date of installation. (Council of Ministers' resolution of 23rd July 1927).

9. INSTALLATION OF PUMP.

The date of installation of the pump shall be taken to be the date upon which it was first worked and actually lifted water on to the land.

Article 11.—This Law shall come into force 15 days after the date of its publication in the *Official Gazette*.

Article 12.—The Minister of Finance is charged with the execution of this Law.

Made at Baghdad this the 13th day of February, 1926, and the 2nd day of Sha'ban, 1344.

FAISAL.

'ABDUL MUHSIN AL SA'DUN,
Prime Minister.

SABIH NASHAT,
Minister of Finance.

Instructions regarding the Exemption (from payment of the Government share) to which agricultural produce grown by Pumps erected since the coming into force of the Law for the Encouragement of Cultivators to the use of Pumps (No. 11 of 1926), may be entitled.

1. SUBJECT OF THESE INSTRUCTIONS.

The Law for the Encouragement of Cultivators to the use of Pumps (No. 404 dated 21st February, 1926) came into force on March 8th, 1926, (that is, 15 days after its appearance in the Government Gazette of February 21st, 1926, according to Article 11 of the Law).

These Instructions deal **only** with pumps erected since that date.

2. FUNDAMENTAL OBJECT OF THE LAW.

The object of the Law is to secure the extension of cultivation by granting exemption (from payment of the Government share) to the produce of lands newly brought under irrigation and cultivation by the use of mechanical pumps. (Article 3).

3. EXEMPTION—TOTAL AND PARTIAL.

(*a*) if **all** the cultivation irrigated by a pump is new cultivation, then it will all be exempted from payment of the Government, share according to the Law. This is called "total exemption" of the Cultivation of such a pump.

(*b*) If only a portion of the cultivation irrigated by a pump is new cultivation then that portion only is entitled to exemption. This is called "partial exemption."

(*c*) New cultivation is cultivation on land which has previously been left uncultivated for four consecutive years. (Article 4).

The produce of land which was (at any time during the preceding 4 years) under cultivation (whether by flow or rain or karid or pump or any other means) is not entitled to exemption.

4. If the Liwa authorities are satisfied that the crop grown in any area entitled to a partial or total exemption is not due to the installation of the pump, they shall define the area or part of the crop entitled to exemption and collect the normal revenue from the remaining area or part of the crop.

Illustration.—A partial innundation of the area adjoining the area cultivated may permit more crop to be raised than the capacity of the engine would warrant; or, part of an area which has been or is normally irrigated by flow, may be included in the area irrigated by the pump for the purpose of attempting to obtain exemption.

5. METHODS OF CALCULATING PARTIAL EXEMPTION.

According to the provisions of Articles 3 and 4 of the Law, and para. 3 of these Instructions, it is necessary for the liwa authorities to determine the quantity of the produce of a new pump which is (for the period specified in Article 5 of the Law and para. 6 of these Instructions) to be exempt.

If the whole produce is exempt, by reason of all the cultivation being new cultivation, this presents no difficulty.

Law for the Encouragement of Cultivators for the use of Pumps (No. 11 of 1926).

WE, KING OF 'IRAQ.

Pursuant to the decision of the Senate and the Chamber of Deputies, do hereby order as follows:—

Article 1.—This Law shall be cited as "Law for the Encouragement of Cultivators for the use of Pumps, 1926."

Article 2.—In this law the expression "Pumps" shall apply to pumps driven by engines to irrigate land; and the expression "Government share" shall cover any Government demands in respect of the 1/10, 1/5, 2/5 or fixed (Maqtu') share.

Article 3.—All enhancement of land produce resulting from the use of pumps in respect of land already under cultivation, and similarly the whole land produce resulting from the use of the said pumps in respect of land which were previously uncultivated shall be exempt from Government share.

Article 4.—The enhancement of land produce irrigated by pumps shall be calculated by taking the average land produce for four consecutive years preceding the date of installation of the pumps. Land which has been left fallow for 4 consecutive years preceding the date of the installation of the pumps shall be regarded as uncultivated.

Article 5.—The period of exemption under Article 3 shall cover 4 consecutive harvests, i.e., 2 shitwi and 2 saifi.

Article 6.—Applicants for exemption shall refer their cases to the Qaimmaqam or the Mutasarrif of their Liwa, submitting all documents and proofs, referred to in the instructions to be issued by the Ministry of Finance in accordance with Article (10), in order to establish their right of exemption. The Mutasarrif shall issue his decision on the exemption within one month, taking effect from the date of receipt of the application by his office unless there are *force majeure* reasons for not acceding to their requests within the statutory period in which case the applicants shall be informed accordingly. At any rate, the Mutasarrif, should subsequently expedite the issue of his final ruling before the expiry of the harvest season.

Article 7.—No claim for exemption shall be entertained unless it is made within two months from the date of installation of the pump.

Article 8.—The rights of persons who gave notice to the Government of the installation of machinery and had under Circular No. 33, dated 18th May, 1920, acquired certain rights of exemption from the payment of revenue shall be maintained in the following manner:—

As from the date of the notice of the installation of pumps persons who installed machinery before the coming into force of this law shall, from the date of the installation of the said pumps be exempted from the payment of the Government share *vide* Article 3 (or refund of the revenue paid as the case may be) provided that the period covered by such exemption (or refund) shall not extend to more than 3 harvest seasons after the date of installation of the pumps, and no claims for exemption or refund, in respect of crops harvested before the said date shall be entertained. Claims for exemption or refunds under this article should be submitted to the Mutasarrif within 2 calender months of the date of coming into force of this law.

Article 9.—Pumps set up before the end of September will be considered as having helped to irrigate the ensuing shitwi crop; similarly pumps set up before the month of March shall be considered as having helped to irrigate the ensuing saifi crop and the period of exemption will be reckoned as including those crops.

Article 10.—The Minister of Finance may issue regulations for the execution of this law, particularly as regards the matter of obtaining proofs, which he may consider appropriate for the establishment of the right to exemption and regarding the enhancement accruing through the use of pumps.

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

LAW FOR THE ENCOURAGEMENT OF CULTIVATORS FOR THE USE OF PUMPS (No. 11 OF 1926.)

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY

WITH

"Instructions regarding the Exemption (from payment of Government share) to which Agricultural Produce grown by Pumps erected since the coming into force of the above Law may be entitled".

BAGHDAD.
PRINTED AT THE GOVERNMENT PRESS
1929.

F:349.567:I65ktA:c.1
العراق، وزارة المالية، مديرية الموارد
قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخ
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01864442

349.567
I65ktA

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
BEIRUT

F
349.567
I65kLA
C.1